جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٥٢٨)

محاضرات
فى المنظمات الاقتصادية الدولية

الدكتور محمد على محمد محمد الجارحى

يونيو ١٩٧٦

القاهرة
مطبوعات صلاح سالم مدينة نصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله • أما بعد فهذه المحاضرات نحاول أن نعطى القارئ نظرة ثاقبة فى المنظمات الدوليه • لا عن طريق سرد تاريخ ومهمات كل منها • فهذه متوفرة فى مصادر أخرى يمكن للقارئ أن يعود اليها • وانما عن طريق تقييم عمل الموجود منها حاليا فى النطاق النقدى والتجارى • مع وضع الموقف الحرج للاقتصاد العالمى فى الحسبان • ومع اعتبار موقف الدول العالم الثالث من ناحية حاجاتهم الخاصه كدول متخلفه ومشاكلهم •

ولا يصح لى أن أختم هذا دون أن أتوجه بالشكر لأولئك الذين بدون مجهودهم لم تكن هذه المحاضرات لتصل الى يد القارئ بأى حال • وأخص بالشكر السيده حكمت سيد يوسف التى قامت بالمراجعة والتصحيح • والسيدات اللاتى تفضلن بنسخ هذه المحاضرات على الآلة الكاتبه • والسادة العاملين فى قسم الطباعه بمعهد التخطيط القومى • والقائمين على شئون ادارة المعهد •

والله أسأل أن يجعلنا من المتعلمين المعلمين • وينفعنا بجهود القراء وينفع القراء بجهودنا فى سبيل اعلاء دينه وسماحة عباده •

جمادى الآخره
١٣٩٦

سعيد على الجارحى

تقديـــــم

انا نجد فى الاقتصاد الدولى حدودا تفصل بين مجموعات أقل ما يقال عن موقفها تجاه بعضهـا البعض أنه منافسه ، الا أن تلك المنافسه تصلو أحيانا الى حد التنافر • خصوصا وأن تلـــك الحدود الفاصله حدود سياسية • حيث أن نجد ثلاث مجموعات رئيسيه • أولها المجموعـــة الأنجلوسكسونيه والتى تقودها الولايات المتحده وثانيها مجموعة السوق الأوربيه المشتركة والتـــى تقودها فرنسا • وثالثها مجموعةالدول المتخلفة التى تحدث باسمها فيما مضى السكرتير السابـق لمجلس التجارة والتنميه (1) راؤل بريبش (3) • والتى تنتمى اليها عديد من الدول تبرز بعضها فـــى أوقات مختلفة • وقد يتساءل القارئ عن مكان الدول الجتمعيه (2) فى الاقتصاد الدولى • تلـك الدول لا تشترك فى المنظمات الاقتصاديه الدوليه ، لأسباب تاريخية وعقائديه • ولو أنها أقرب للمجموعتين الأولين حضاريا وفكريا • ومع ذلك ، فان تنافسها معهما دائما يتتج برفضهـــا لشعارات التأييد للعالم المتخلف •

ومن الملاحظ أن ارتفاع أسعار النفط الذى حدث كنتيجه لحرب رمضان الماضيه زاد نفـوذ الدول المتخلفه ، الذى كان لايجد الوجود الرسمى أمام كبار المحتكرين والمرابين فى العالم ، والذين يتمثلون فى كتلتى أمريكا وفرنسا • الا أن هذا النفوذ لم يتحد حدوده القديمة كثـيرا لأسباب كثيره ، بعضها يرتبط بما عليه الدول المتخلفة فى علاقاتها مع بعضها البعض وفـــى طريقة ادارتها لشئونها • والبعض الأخر يرتبط بطبيعة النظام الدولى ، وعدم مرونته ، ومناوءة المستفيدين منه لكل تغيير أو تطور قد يضر بمصالحهم •

وهكذا نجد أن معظم دول الأنجلوسكسون يصارعون تبديل النظام الحالى بما فيه مـــن نظم ومنظمات دوليين • ولا عجب فى ذلك ، فتلك الكتله هى الى حد كبير خالقه هذا النظـام بمنظماته • وهم ينادون بأن المشاكل الحاليه يمكن أن تحل من طريق ادخال التعديلات والتصحيحات على النظام الحالى ، دون المساس بجوهره •

---

(1) United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD.
(2) Socialist Countries.
(3) Raul Prebisch.

أما مجموعة السوق الأوربيه المشتركة فيسبب حجمها الأول على بناء السوق كقوة اقتصاديه وسياسيه يحتد بها في الشئون الدوليه . ولهذا فهم ينظرون الى النظام الدولي الحالي بحذر الشك ، التي ترى النظام الحالي كمجرد أداة لحفظ هيمنة الولايات المتحده وبريطانيا السياسيه والاقتصاديه على المجتمع الدولي . مفضلين بذلك أن يعالجوا ما يجد من مشاكل عن طريق خلق تكوينات جديده يكون لهم منها نفوذ رئيسي على قمة المؤسسات الموجوده ، بدلا من تعديل المؤسسات . كما أنه بسبب وجود السوق الأوربيه المشتركة نفسها ، فان وجهة النظر الأوربيه تجاه تنظيم التجارة الخارجيه تختلف كثيرا عن وجهة نظر المجموعة الأنجلوسكسونيه . وخصوصا بالنسبة للعلاقات التجاريه متعددة الأطراف وعلاقتها بمبدأ الدوله الأولى بالرعاية في مواجهة المعاملة التجارية المتحيزه لبعض الدول (المشتركه في السوق مثلا) . كما أن المجموعتين تختلفان الى طبيعة المنافسه في التجارة الدوليه والى أهداف التدخل الحكومي فيها نظرة سياسيه وليست نظرة اقتصاديه .

بالاضافة الى ذلك ، فان المجموعة الثالثه من الدول المتخلفة تنظر بحذر الشك والعداء للمؤسسات الاقتصاديه الدوليه القائمه ، ولكن لسبب مختلف تماما . فهم يعتقدون أن تلك المؤسسات أدوات صممت لزيادة التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمه ولعرقلة أو منع التقدم الاقتصادي في الدول المتخلفة . والمثل على ذلك هو دوام تدخل صندوق النقد الدولي في السياسات النقدية في أمريكا الجنوبية ، داعيا الى اتباع السياسات التقليديه والابتعاد عن السياسات التضخميه والتي تعتبرها تلك الدول ضروريه لسياسة التنميه . كما أن المصرف الدولي قد انتقد باصرار كبير من تلك الدول على اقتصاره مساعداته على قروض صممت كل منها لهدف معين ، وتحقق شروطها ربحا تجاريا للمصرف ، بالرغم من أن تلك الدول تريد قروضا عامة غير مقيدة الأهداف ، وبأسهل الشروط الممكنه .

وفي مجال التجاره نجد أن الاتفاقية العامه للتجارة والتعريفة الجمركيه (4) تعتبر هي الأخرى بعدوان للدول المتخلفه كوسيلة تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا .

---

(4) GATT

فالجهاز الكلى الخاص بالتفاوض على تبادل التخفيضات الجمركيه يعد وغير عادل • ذلك لأن الدول المتخلفه ليس لديها حجم كبير من التجارة تفاوضيه أنه • كما أن التفاوض قد يؤدى الى التضحيه بسياسات الحمايه التى يعتقدون أن من الضرورى باتهم يعتمدوا عليها • كما أن استثناء السلع الزراعيه من بنود الاتفاقيه العامه للتجاره يمكن الدول المتقدمه من حل مشاكلهم الزراعيه على حساب ايرادات صادرات الدول المتخلفة •

ولا ينكر أحد أن وراء تفوق الدول المتخلفه من المؤسسات الاقتصاديه الدوليه الحاليه يكمن احساسهم العميق بأن الدول المتقدمه هى المسئولة عن ظروف تخلفهم • وأن على الدول المتقدمة أن تعوضهم عن ذلك على مستوى شامل • هذا التعويض يجب أن يأتى من جانب الدول المتقدمة على هيئة معونات كبيرة وسهلة للتنميه ، وعلى هيئة تسهيلات تجاريه خاصه • ذلك الدين السياسى الذى تحاول الدول المتخلفة تحصيله من الدول المتقدمه عن طريق اللجوء الى المؤسسة الدولية الوحيده التى تتساوى الدول فيها سياسيا والتى يكون للدول المتقدمة فيها قوة كبيرة نتيجة لأعدادها ، ألا وهى الأمم المتحده •

تلك هى الانقسامات الموجوده التى لابد من ايجاد لها حل اذا كان للنظام الحالى أن يتطور ، والا فانها ستؤدى الى هدم ذلك النظام الاقتصادى الدولى من أساسه • ولاشك أن تحديد الانقسامات فى المجموعات السياسية الثلاثة السابقه قد أخفى الخلافات بين أعضاء كل مجموعة • كالخلاف بين الولايات المتحدة من جهة وبين بريطانيا وكندا • وكالخلاف داخل السوق الأوربيه بين فرنسا وايطاليا من جهة والمانيا الغربيه ودول البينلكس من جهة أخرى • وكبعض الخلافات الموجودة فى صف الدول المتخلفة •

الا انه لابد من استعراض تلك الانقسامات أن نهيئ للمحاضرات التاليه خلفية نستخدمها فى تحليل مجالات ثلاثة تتعلق بالمشاكل التى تواجه الدول جميعا • فى مجال العلاقات الاقتصاديه الدوليه • أولها هو المنظمات النقديه الدوليه • ثانيها هو مجال التجارة الدوليه ، وآخرها المشاكل الخاصه للدول المتخلفه •

الخلفية النظرية والتاريخية للمؤسسات الاقتصادية الدولية

منذ أن أخذ الاقتصاديون التقليديون مبدأ الميزة النسبية تحتل الرتبة في اقامة نظام حر للتجارة الدولية التقوا حزبين الاقتصاديين . الا أن الاعتراف بضرورة ايجاد نظام نقدي دولي حسن الأداء يرجع الى تعقب الحرب العالمية الأولى في تعاملي نظام الذهب وما تبعه من صعوبات نقدية فيما بين الحربين . والاهتمام بالنظام النقدي الدولي يعود أساسا الى ظهور اهتمام الدول حديثا باشاعة الاستقرار في الاسعار والوصول الى مستويات مرتفعة من العمالة ، كأهداف للسياسة الاقتصادية . وهكذا فان حرية التجارة مصحوبة بنظام نقدي حسن الأداء أصبحا ضروريان للوصول الى أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية والرفاهية في جميع الدول .

ولقد عزز الاقتصاديون دعوتهم الى حرية التجارة باستخدام نظريات اقتصادية ساكنة ، مما دعا البعض الى القول بأن الاعتبارات الحركية في التحليل يمكن أن تؤدي الى اظهار عيوب حرية التجارة وتبرير مزايا تقييدها . الا أنه عندما وضع الاقتصاديون نماذجهم الحركية ، وجدوا أن تلك النماذج تدعم أصل حرية التجارة ، وتهدم دعائم الدعوة لتقييدها . الا أن قدرة أجزاء الاقتصاد الدولي على نقل النمو الى أجزائه الأخرى لابد وأن تتوقف على الكفاءة الحركية للنظام النقدي الدولي . فلابد مثلا من أن تنمو السيولة الدولية بما يسمح لمختلف الدول أن تتوسع في تجارتها .

واذا عدنا للوراء الى ما بعد الحرب العالمية الأولى لوجدنا صحة الرأي القائل بأن الحروب هي أكبر دعاة الى تقييد التجارة . فلقد زادت حماية التجارة كثيرا بعد تلك الحرب ، حتى أن بريطانيا ، وهي الدولة التي كانت من قبل رائدة لعلم حرية التجارة ، وضعت قيودا شديدة على تجارتها . واعتذرت عن ذلك بالأهداف الحربية . كما لجأت الدول الأوربية الى حماية زراعتهم من منافسة الحبوب التي كانت أمريكا الجنوبية والشمالية يصدرانها بأثمان منخفضة ، بالاضافة الى حبوب أستراليا وأفريقيا الجنوبية .

أما الولايات المتحدة ، فبالرغم من خروجها من تلك الحرب وهى فى مركز الزعامة الصناعية التى كانت عليه بريطانيا ، وأن واجبها كان زيادة تحرير تجارتها ، فقد لجأت الى زيادة القيود على تجارتها أكثر من ذى قبل ، بل لجأت أيضا الى وضع قيود على الهجرة ، حدت من حرية حركة الأفراد بين الدول .

أما فشل العالم فى ذلك الوقت فى الوصول الى نظام نقدى دولى جديد ، فكان أسوء من زيادة تقييد التجارة . فلقد عمدت بريطانيا الى محاولة اعادة نظام الذهب الذى ساد فيما قبل الحرب . الا أنها غالت فى رفع سعر الاسترلينى ، بينما كان الفرنك يقل سعره عما يجب أن يكون عليه . بالاضافة الى أن زيادة عدد الدول التى دخلت فى نظام الذهب بعد الحرب زاد من الطلب على الذهب فوق المستوى الصاعد من المخزون . مما اضطر البعض الى اللجوء الى نظام الصرف بالذهب مؤقتا .

أما المغالاة فى تسعير الاسترلينى ، فقد أدت الى كساد فى انجلترا ، تسبب فى تخفيض النمو الاقتصادى فى الأنحاء الأخرى من العالم . وبعد أن كانت انجلترا مركزا للنظام النقدى والمالى الدولى ، أصبح للنظام مراكز متعددة بعد ظهور الولايات المتحدة كمركز مصرفى وكمورد لرأس المال والاقراض الدوليين .

وهكذا تحول نظام الذهب الى نظام مهزوز ، يعتمد على احتفاظ الدول على عملاتها كاحتياطيات تؤيد بدلا من الذهب غير الموجود . وأصبح بذلك معرضا للمضاربة فى رؤوس الأموال بنقلها بين البلاد ، بالاضافة الى ضغوط الاضطرابات السياسية الثورية والدولية . ولقد استمر ذلك النظام فى العشرينات بفضل التعاون الوثيق بين أقوى مصرفين فى العالم فى ذلك الحين المصرف المركزى لجريدانيا والمصرف الاتحادى فى امريكا . الا أن ذلك التعاون لم يمنع من انهيار النظام كليا من الوجود فى عام ١٩٣١ ، بسبب الكساد العظيم .

ولقد أتى الكساد العظيم وما صحبه من انهيار في النظام النقدي الدولي ، بفوضى نقدية لاحد لها . ولقد حاول مختلف البلاد انقاذ أنفسهم من تلك الفوضى على حساب الدول الأخرى . مما دفعهم الى زيادة تقييد التجارة ، وقرنوا ذلك بمزيد من الاتفاقيات الثنائية ، والتفضيلات الأخرى . وكانت النتيجة تقيدا عنيفا وانهيارا في قنوات التجارة الخارجية .

وهكذا فان الأفكار الأساسية التي طبقت في انشاء النظام الاقتصادي الدولي الحالي قد استقيت من الدروس التي تعلمها العالم من سنين الكساد الكبير . ولقد تكون ذلك النظام من ثلاثة منظمات رئيسية . أولها صندوق النقد الدولي ، الذي كان الهدف من انشائه هو اضافة مزيد من السيولة الدولية الى احتياطيات الذهب المتاحة من خلال التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يمنحها الدول . بالاضافة الى العمل على تحقيق التصحيح المنظم لاختلالات موازين مدفوعات الدول . ثانيها هو منظمة التجارة الدولية(5) ، والتي أوكلت مهامها فيما بعد للاتفاقية العامة للتجارة . والتي كان من بين أهدافها توفير تغطية السياسات التجارية للدول من التحيزات التي تميز بين دولة وأخرى ، ولكي تعمل المنظمة كوكالة تتناول الدول من خلالها على زيادة تحرير التجارة . ثالثها البنك الدولي للانشاء والتعمير . والذي مهمته توجيه رأس المال نحو الأجل لاستثمار الدولي بطريقة أكثر استقرارا وبكميات أكبر مما كانت توفره الأسواق الخاصة لرأس المال من قبل .

كل تلك المنظمات أنشأت لعلاج نواقص معينة في النظام الاقتصادي الدولي الذي سبقها ، كما بدت هذه النواقص من خلال خبرة الكساد الكبير . ولذلك فان تلك المنظمات قد أدخل عليها تعديلات غير ذات بال لتناسب ظروف مابعد الحرب . وهي الآن تواجه مشاكل عديدة متلاحقة ، تجعلها بحاجة الى مزيد من التعديل ، لكي تتطور الى صورة أكثر نفعا للمجتمع الدولي .

---

(5) International Trade Organization

النظام النقدى الدولـــــى

أنشئ صندوق النقد الدولى ومعاصرو الثلاثينيات فى ذهن منشئيه • فمن ناحيـــــة أظهر انهيار نظام الصرف بالذهب ضعفا فى ذلك النظام عو فيها التقلب فى الذهب النقـدى باستخدام عملات قومية قابلة للتحويل الى ذهب ، أو بالاعتماد على مفاوضة الدول الأخرى للحصول منها على قروض من الاحتياطيات • ولذلك نقد صمم الصندوق لامداد الدول التى تعانـــى من عجز فى مدفوعاتها من مخزونه من التسهيلات الدولية للائتمان ، والتى يمكن لتلك الـــدول أن تسحب منه •

ولقد عملت طريقة عمل الصندوق أن يكون لكل دولة حصة فيه تدفع ربعها ذهبا ، وثلاثة أرباعها بعملتها القومية • وفى مقابل ذلك ، تستطيع الدول الاعضاء أن تقترض عملات الـــدول الأخرى عن طريق مرافقها من الصندوق فى مقابل عملتها هى • على ألا يزيد ما فى حوزة الصندوق من عملة تلك الدولة عن نصف حصتها •
الا أن القروض التى يمنح لها ذلك الاقتراض وسعر الفائدة عليه تزداد حدة وارتفاعا بازديـــاد نسبة ما فى حوزة الصندوق من عملتها بالنسبه الى حصتها •

مثل ذلك النظام يسمى اعتماد العملة [٦] يعانى من عيبين من مسببات المتاعـــب • أولهما أن الصندوق قد لايكون لديه من عملة معينه ما يكفى للوفاء بحاجات المقترضين • ثانيهمـــا أن زيادة حجم الصندوق بغرض توفير مزيد من السيوله يحتاج الى اشتراكات اضافة من الذهـــب • ولكى يحصل الأعضاء على الذهب الضرورى ، فلابد من تحويل ما يملكونه من احتياطيات عمـــلات الدول الأخرى الى ذهب •

---

(5) Currency Fund

مما يزيد من مشاكل عجز ميزان المدفوعات التي تجابهها تلك الدول الأخرى .

ولقد أثبتت خبرة انهيار نظام الصرف بالذهب وما تلاها من متاعب ، أنه بالرغم من أن ادخال التغيرات على أسعار الصرف ضروري لعلاج العجز الأساسي في المدفوعات ، فإن مثل هذه التغيرات لا يصح أن تترك في يد السلطات القوميه . ذلك لأن بعض الدول قد تلجأ الى تخفيض سعر عملتها تخفيضا تستخدمه كبديل لما يجب أن تتجه من سياسة توسعيه في الداخل . كما أن الدول يمكنها أن تبطل مفعول تخفيضات بعضها البعض عن طريق القيام بتخفيضات مماثله . ولهذا فقد صمم الصندوق كمؤسسة من خلالها يجرى القيام بتغييرات أسعار الصرف المتفق عليها دوليا ، عندما يحصل " الاختلال الأساسي (٥) " مثل تلك التغييرات ضروريه .

ولقد لوحظ أن انتقال " النقود الساخنه " من دولة لأخرى كان عاملا رئيسيا في احداث انهيار ١٩٣٠ ، وما تلاه من اضطرابات ، لذلك فقد أعطيت البلاد الحق في فرض الرقابه اللازمه على حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

ولقد اتفق على أنه من أعظم مساوئ نظام الذهب هو تحيزه الكسادي ، بمعنى أن خروج الذهب من الدولة التي تعاني عجزا يمثل ضغطا اقتصاديا على تلك الدولة يرغمها على علاج العجز . بينما أن دخول الذهب الى الدولة صاحبة الفائض في المدفوعات لا يشكل ضغطا عليها يرغمها على علاج الفائض . لهذا فقد تضمنت اتفاقية الصندوق نصا للعملة النادره يعطى الأعضاء الحق في اتباع سياسات تجارية تميز ضد أي عضو تصبح عملتها غير متوفره لدى الصندوق . هذا النص كان قد وضع خصيصا ليستخدم ضد الولايات المتحده . ذلك لأن الكثير يعتبر اتجاه الولايات المتحده للاستزادة من حيازة الذهب ، وخصوصا في أواخر الثلاثينات ، سببا في المتاعب الاقتصاديه التي تخللت ما بين الحربين . كما أن البعض أن تلك الاستزاده ستسبب متاعب أخرى في المستقبل .

---

(٥) ndamental Disequilibrium

وهكذا تم الصندوق ليكون خاليا من عيوب ما سبقه من نظام • الا أنه خرج الى الوجود وهو يحمل من عيبين • أولهما قلة الأموال التي بدأ بها • وثانيهما الافتراض بالغا ما بلغ في الامكان معاملة مختلف العملات بالتساوي • هذان العيبان ، بالاضافة الى ما وجد من تطورات بعد الحرب ، أبعدت الصندوق عن معترك الأحداث •

ولقد كانت المشكلة العاجلة بعد الحرب هي اعادة بناء أوربا وانعاش اقتصادها • وهذا بالتالي يحتاج معونة على نطاق واسع • والمنطقة الوحيدة التي في وسعها تقديم الموارد الضرورية هي الولايات المتحدة • أما من الناحية النقدية ، فلقد تخلصت هذه المشكلة في عجز الدولارات • ذلك لأن الموارد الحقيقية الضرورية كانت أكثر مما في حوزة أوربا من موارد مالية في ذلك الحين • ولهذا فقد تدفقت أمريكا الدولارات بعيدا عن طريق مشروع مارشال • ولقد كان لعجز الصندوق عما يجري على الساحة الأوربية آثار هامة للمستقبل • فلقد وقعت بعض الأحداث فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ زادت من اقناع أوربا بأن الصندوق ما هو الا أداة من أدوات السياسة الأمريكية ، في وقت كانت أوربا فيه ذات حساسية ضد التحكم الأمريكي • وحيث أن معونة مشروع مارشال كان على شكل دولارات تتيح للدول الأوربية شراء ما تريد من البضائع في أي مكان تحصل عليها بتدبير دولارات الا أن اقتصادها ، فان الدول الأوربية اضطرت لتأمين مؤسسات خاصة بها للتعاون النقدي على المستوى الاقليمي • مثل ذلك اتحاد المدفوعات الأوربية (٧) ، واتحاد المدفوعات الأوربي (٨) ، والذي تحول بعد انتهاء مشروع مارشال الى اتفاقية النقد الأوربية (٩) • هذه كلها أنشئت لتقليد التعاون النقدي الأوربي بغير تدخل صندوق النقد الدولي •

بالاضافة الى ذلك فان سيطرة الولايات المتحدة على تجارة العالم ، وبدفوعاته ،

---

(٧) European Payments Schemes

(٨) European Payments Union

(٩) European Monetary Agreement.

وحركات رؤوس الأموال أدى الى ظهور تيار آخر نافر من شأنه زيادة عزلة الصندوق . وذلك هو مزايد استخدام الدولارات الأمريكيه كعملة احتياطي دولي ، وكبديل عن استخدام الذهب . ولقد ساعد ذلك على نمو التجارة الخارجيه ، نموا ما كانت لتحظى به في ظل قلة الذهب . ولقد أدى استخدام الدولار الى اعادة نظام الصرف بالذهب الذي كان سائدا في السنوات التي الحياه بكل ما به من مشاكل . ثم بدأت تلك المشاكل في الظهور في أواخر الخمسينات . عندما بدأ العجز الكبير والدائم في الالتصاق بميزان مدفوعات الولايات المتحده . ومما زاد من تلك المشاكل عودة العملات الأوربيه الى التابلية للتحويل في عام ١٩٥٨ . مما سهل انتقال رؤوس الأموال . بالاضافة الى مقاومة العملات النقديه وحكومات البلاد الرئيسيه لاحداث أي تغيير في أسعار عملاتها .

فلقد رفضت الولايات المتحده تخفيض سعر عملتها لما يفرضه عليها مركزها كصاحبة عملة احتياطيه من مسئولية تجاه دائنيها . أما الأوربيين فرفضوا أسعار عملاتهم ، لأنهم تذكروا ما قالته لهم الولايات المتحده عام ١٩٤٩ عندما كانوا يعانون من عجز في موازين مدفوعاتهم . حينئذ ذكرت الولايات المتحده أن العجز في ميزان المدفوعات ينتج عن "خطايا" تخطيه يجب أن تعالج بعدول دولة العجز عن تلك الخطايا ، وليس بأن تلجأ دولة الفائض الى تغيير سعر عملتها . وعلى العموم فان رفض تغيير أسعار العملات أدى الى تحويل النظام النقدي الدولي الى نظام من أسعار الصرف الثابته مثله كمثل نظام الذهب . هذا لم يكن في حسبان مخططي الصندوق . كما أن القيود التي وضعها الصندوق الى تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، والتي حددت النظام النقدي الدولي بالانهيار لم تثبت جدواها من وجهة نظر المصالح القومية للدول ، ولذلك أصبح من المستحيل تطبيقها .

وهكذا يمكن أن نتساءل عن عيوب الرئيسية لنظام من ثبات الصرف مبني على الذهب ، ولكنه يحتوي على موازنات ضخمة من العملات القوميه المستخدمه كاحتياطيات دوليه كبديل للذهب . ولقد رأى خبراء النقد الدوليون الى أن هناك ثلاثة عيوب في هذا النظام :

مشكلة الثقة ، ومشكلة السيولة في الأمد الطويل ، ومشكلة تصحيح العجز في ميزان المدفوعات .

أما بالنسبة لمشكلتي الثقة والسيولة فان البحث يقترح العودة لنظام الذهب كحل لهما ، بينما يشير البحث الآخر باتباع الصرف . أما اتباع نظام الذهب فيقتضي خضوع جميع الحكومات لقواعده الصارمه ، وعدم لجوئهم الى السياسات النقدية الاختياريه . أما حرية الصرف ، فتعطي للحكومات كل الحرية في سياستها الداخليه ، تاركة التوازن الخارجي ليتحقق عن طريق التقلبات في أسعار الصرف . وعلى هذا نجد أن من لا يثق في حكومته يشير بنظام الذهب ، ومن لا يثق في الحكومات الأخرى يشير الى نظام الحرية الصرف . وعلى أي الأحوال فان تلك النظامين متقدمان بدلا عن امنانية تنوية الدولار وتدعيم صندوق النقد الدولي كوسيلتين لعلاج أزمتي الثقة والسيولة .

ولقد تطور النظام النقدي الدولي حتى عام ١٩٦٢ في سبيل تدعيم العملات الاحتياطيه بدلا من تدعيم الصندوق الا أن الدور الذي كان يمكن للصندوق أن يقوم به تدعم لعدة أسباب . أولها زيادة حصص الأعضاء التي تمت في عام ١٩٥٨ . ثانيها ما استحدثه الصندوق من تسهيلات ائتمانية للطوارئ [10] يمكن لدول العجز أن تستند منها ، وثالثها الاتفاقيه العامه للاقتراض [11] التي اتفق عليها عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ . تلك الوسائل زادت من حيازة الصندوق من العملات الأوربيه الرئيسيه . وبذلك تغلبت على أوجه قصور آنفا لنظام الحصص .

الا أن بعد الصندوق عن ساحة الأحداث تسبب فيه سياسة الولايات المتحده تجاه العجز من جهة واصرار أوربا وشكوكها تجاه الولايات المتحده والصندوق من جهة أخرى . فلقد أصرت الولايات المتحده على أن العجز في ميزانها مؤقت . وأن الدولار هو مركز طيب في جوهره ،

(10) "Stand-by" Credit

(11) General Agreement to Borrow

وهي اتفاقية المرابين العشره في اوربا وأمريكا بتقديم المعونة للصندوق في حالة الحاجه لتدعيم العملات .

وأنه من واجب الدول الأعضاء أن تتعاون في فترة الفترة التي ينتظر الاتفاق . وهكذا دخلت الولايات المتحدة في اتفاقيات مع مختلف الدول الأوربية ، وفي أعمال مشتركة كان الهدف منها تحسين واجهة ميزان مدفوعاتها وتمويل عجزه دون خسارة كثير من الذهب . وقد وافقت أوربا على القيام بذلك ، اعترافا منها بمسئوليتها تجاه النظام النقدي الدولي وحماية من جهة ، والتماسا للنفوذ الذي ستحصل عليه عند الولايات المتحدة من جهة أخرى .

الا أن ذلك التعاون لم يفلح في ابقاء النظام على حاله وفي حل مشكلتي السيولة والثقة تماما . اذ أن العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة استمر مدة طويلة ، حتى انخفض المرابون الحمر ، فيما عدا فرنسا الى الاتفاق في مارس عام ١٩٦٨ على وقف الدفع بالذهب من مصارفهم المركزية الى المقيمين من الأفراد ورجال الأعمال ، وذلك لوقف خروج الذهب من الولايات المتحدة . ولقد دخلت فرنسا في تلك الاتفاقية ، بعد نقد احتياطياتها من الذهب الذي تلى اضطرابات الكلية والعمال في أواخر عام ١٩٦٨ . وهكذا امتنعت تلك الدول عن شراء أو بيع الذهب من السوق الحرة .

وبجانب ذلك فقد أنشأ المرابون الحمر نظاما للذهب ذي مستويين [12] . المستوى الرسمي مخصص للمعاملات الخاصة بتحريك التعامل بين المصارف المركزية لأعضاء صندوق النقد الدولي . ويعتبر هذا التعامل وفقا لأسعار الصرف الرسمية . والمستوى الحر ، يتحدد سعر الذهب فيه وفقا لظروف السوق والطلب .

واستمر الحال حتى عام ١٩٧١ عندما أدى استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الى تطلق الثقة الى حدود غاية في الانخفاض ، اضطرت الولايات المتحدة معها الى وقف الدفع بالذهب للمصارف المركزية .

---

(12) Two-Tier Gold System

والى تحويم الدولار • وكان أثر ذلك انخفاضا في سعر الدولار بالنسبة لجميع العملات الرئيسيه • ومن الملاحظ أن كل تلك التطورات لم يلعب صندوق النقد الدولي فيها الا دورا ضئيلا ، وظل بمعزل عن مركز الأضواء بخلالها • بل انه من المؤسف حقا أن حقوق السحب الخاصه التي استحدثها الصندوق في عام ١٩٧٠ لم تقم بأي دور مذكور في أزمة ١٩٧١ • ولقد رأينا بعد ذلك في نهاية تلك العام ، أوفي ١٨ ديسمبر ١٩٧١ أن رفضت الولايات المتحده لأول مره وخفضت السعر الرسمي للدولار ، والذي أصبح سعرا رمزيا على أن الأحوال •

نظام التجارة الدولية

يتولى هذا الجزء تقدير الجهود الراقية الى ارساء نظام للتبادل الدولى متحـــــرر من القيود • واننا نذكر فى هذا السبيل ماذكرناه من قبل من لجوء كثير من الدول الى محاولـة تدعيم نموها الصناعى عن طريق الحماية التجارية بعد الحرب العالمية الأولى • وحالة الفوضى التى دبت فى التبادل الدولى فى الثلاثينات • تلك الفوضى التى أثرت فيما بعد على ممارسة التقاليد الدولية التى عمدت الى تنظيم السياسات التجارية مختلف الدول • وأول المبـادئ التى خرجت من تلك التقاليد هو ان تقتصر الحماية التجارية على وسيلة التعريفة الجمركيـــة • ذلك لأن تلك التعريفة تمثل حاجزا معلوما وثابتا يمكن للمنتج الأجنبى أن يتخطاه اذا مـــا توافرت لديه القدرة التنافسية الكافية • ثانيها ألا يكون تدخل الحكومة فى التجارة محـــــيزا لدولة على أخرى ، اللهم الا فيما يتعلق بالعلاقة بين الدول السلطانية [11] (الاستعمارية) وتابيعها من المرالى •

ذلك المبدأ الأخير تجسد فيما بعد فى استخدام نص الدولة الأولى بالرعاية فـــى الاتفاقات التجارية الدولية •

وطبقا لذلك النص ، فان الدولة التى توقع عليه ملزمة باعطاء الدولة المرتبطة معهـــا تلك الاتفاقية أفضل المعاملات التجارية التى تعطيها للدول الأخرى ذوى الاتفاقات • ولقـــد أصبح هذا النص مبدأ للسلوك المتبادل بين الدول •

الا أن تلك التقاليد الدولية قد تحطمت تحت ضغط الكساد الكبير وما تلاه • وكـــان أول ظاهرة لذلك التحطم هو التفضيل الجمركى الامبراطورى السلطانى [12] الذى سبب كثيرا مـــن الضيق للولايات المتحدة • وكان الهدف من ذلك التفضيل هو تخفيف حدة أثر الحمايـــــة التجارية التى لجأ اليها أعضاء الكومنولث فى مواجهة الكساد على بعضهم البعض • ولقد كان من ضيق الولايات المتحدة بهذا التفضيل • أن أصرت على دعوتها لازالة التميز التجـــارى

---

(١١) وهى ترجمة لكلمة Imperial

(12) British Imperial Preference

بين الدول فيما تلاة من دساتير المؤسسات الدولية .

ولقد تخلل الموقف أيضا انهيار لأسعار السلع ولمستويات التوظف ، وتهافتت الـــدول على الذهب وصحب ذلك عجز فى كثير من موازين المدفوعات ، مما دعا الدول الى فرض الحصص على الاستيراد ، وتقييد الصرف ، وغير ذلك من القيود غير الجمركية على التجارة . مثـــل المغالاة فى تقدير قيم البضاعة الجمركية والتأخيرات والصعوبات الادارية ، وفرض قواعد خاصة بالنواحى الصحية وعلاقات السلع . كل ذلك فى سبيل عرقلة الاستيراد لحماية الاحتياطيات والتوظف القوميين .

ولقد كان لتلك القيود غير الجمركية ميزان على التعريفة الجمركية . الأولى أن القيـــود غير الجمركية مانعة للاستيراد ، فلا سبيل لتخفيضها عن طريق تخفيض الثمن كما فى التعريفـــة الجمركية . كما أن تلك القيود لا تمثل تناقضا صريحا مع ما قد تكون الدولة قد عقدته مـــن اتفاقات جمركية مع غيرها من الدول . ومع تلك الفائدة الواضحة لاستخدام تلك القيـــود من جانب أى دولة ، الا أن ذلك الاستخدام يصبح غير ذى جدوى ، اذا ما لجأت اليـــه كل الدول فى آن واحد . فيلغى أثر تلك القيود بعضها بعضا . ويكون الأثر النهائـــى سوء توزيع الموارد دوليا ، وتهديد الكفاءة الانتاجية لما يقوم من انتاج فى كل دولة .

ولقد تبينت فيما بعد الدول التى قل ما لديها من احتياطيات دولية أن جزءا مـــن مساوئ الحماية التجارية يمكن مقاومته عن طريق الاتفاقيات الثنائية وترتيبات المقاصة ، والتى من خلالها يمكن زيادة التجارة بين البلدين فى كلا الاتجاهين دون فقدان الاحتياطيـــات . مثل هذه الوسيلة يمكن أن ينتج عنها تحسن فى موقف الدولتين دونما اضرار بمواقف الـــدول الأخرى . هذا اذا ما أخذنا فى عين الاعتبار سوء الموقف منذ البدايه ، واتسامة بشبـــات الصرف ، وقلة الاحتياطيات الدولية ، وفشو وانتشار القيود على التجارة المفروضة لعـــلاج مشاكل موازين المدفوعات .

ولقد اعترفت الدول مرة أخرى بفائدة الاتفاقيات الثنائية ونظام المقاصة عندما ظهرت ندرة الدولار فيما بعد . فلجأوا اليها . الا أنه فى هذه المره بدت الثنائية (13) وكأنهـــا

(13) Bilaterlism

تمييز لاحياء فيه ضد الدول الأخرى وانتقاص لحقوقها المشروعة . وخصوصا من وجهة نظر الولايات المتحدة التي كانت قد خفضت قيمة عملتها فيما قبل مما أتاح لها الاستحواذ بنصيب من الذهب ، والتي لم تكن في مركز يسمح لها بتفهم القوى الحاكمة لسياسات غيرها من الدول هذا بالاضافة الى أن الثنائية قد التصقت بها سمعة سيئة نتيجة لاستخدام النازيين لها كوسيلة لاستغلال جيرانهم .

وهكذا تحالفت الولايات المتحدة مع كندا في أواخر الثلاثينات على محاربة حمايية التجارة . وتعصب وزير الخارجية في عهد روزفلت في ذلك الحين (14)، لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، ومبدأ عدم التمييز . مما أثر فيما بعد على تكوين المنظمات الدولية .

ولقد واجه مخططو النظام التجاري الدولي فيما بعد الحرب مشكلة مزدوجة ، وهي أن الدول الرئيسية خرجت من الثلاثينات بخبرات متفاوتة الغاية . مما جعل آرائها فيما يتعلق بأي المشاكل أكثر أهمية ، غير متطابقة . فمن ناحية نجد أن التقاليد الدولية التي سادت قبل الحرب ، والفوضى التي عمت الثلاثينات ، وتعاليم النظرية التقليدية للاقتصاد ، كل ذلك أشار الى استحسان حرية التجارة . كما أن خبرة الثلاثينات نفسها أثبتت أن مبدأ عدم التمييز لن يكون فعالا ، الا اذا امتد الى ما وراء نصر الدولة الأولى بالرعاية الى خيط الأساليب الأخرى للتدخل الحكومي في التجارة الدولية .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن خبرة الثلاثينات أشارت الى حاجة الدول التي تعاني من عجز في مدفوعاتها الدولية الى أن تطلق أيديها في استخدام الوسائل غير التجميدية لتقييد الواردات . كما أن التدخل الذي يميز بين دولة وأخرى قد يكون له بعض الفوائد في هذه الحال .

ولقد أضاف الى متاعب أولئك المخططين أن مشاكل الثلاثينيات قد غيرت من أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية القومية . كما أن ادارة الاقتصاديات القوميه خلال الحرب قد زاد من عدد التكوينات المؤسسة التي كان لا بد عليهم من اعتبارها . وخصوصا أن ذلك أظهر عديدا من وسائل التدخل الحكومي وأساليب ادارة التجارة الخارجية .

---

(14) Cordell Hull

وكان من نتيجة تلك التأثيرات المتناقضة والاعتبارات المتباينة ، ومن محاولة ايجاد توازن بين المصالح القومية فى التفاوض ، أن تخطيط المؤسسات التجارية الدولية بعد الحرب أصبح مبنيا على فكرتين أساسيتين .

أولهما أن عدم التمييز هو المبدأ الأساسى . ولقد بذل مجهود كبير فى تعريف هذا المبدأ وخصوصا فى مجال العلاقات التجارية بين الحكومات ، وتدخل الحكومة فى التجارة الخارجية . والثانيه أن التخفيف المتوالى لقيود التجارة ، وخصوصا القيود غير الجمركية هو الهدف المرجو فى الأجل الطويل . والذى يجب تحقيقه التفاوض بين الحكومات .

وفى نفس الوقت اعتنع الجميع بأن الدول التى تواجه عجزا فى موازين مدفوعاتها لا بد وأن يسمح لها بفرض قيود وقتيه على صادراتها ، تحت اشراف دولى . وأنه فى بعض الأحيان تعود الاجراءات التجارية التى تميز بين الدول بالفائدة على دول العجز وعلى بقية المجتمع الدولى سواء بسواء .

ولقد بدأ العالم بالمنظمة الدولية للتجارة (15) والتى ماتت قبل مولدها . ثم تحارق الى الاتفاقية العام للتجارة والجمارك (16) والتى تتضمن المبادئ العامة التى تحكم سلوك الدول فى تبادلها مع بعضها البعض . ولن ندخل فى تفاصيل تلك الاتفاقية . الا أننا سنعلق على بعض ملامحها .

فمن ناحية مبدأ عدم التمييز ، فانه لا يتساوى تطبيقة بين السلع ، وتطبيقة بين الدول فعدم التمييز بين الواردات معناها تساوى التعريفات الجمركية بين وحدات السلعة مهما اختلفت مصادرها . أما عدم التمييز بين الدول فمعناه فرض رسوم جمركية على الصادرات الرئيسيه لكل دولة بحيث يتساوى موقفها عند التصدير ، ولو لم تتساوى تلك الرسوم . اذن فتطبيق مبدأ عدم التمييز بين السلع لا يعنى معاملة الدول بالتساوى . مما يزيل قناع العدالة الذى كثيرا ما يستدل عليه .

---

(15) International Trade Organisation

(16) GATT

كما أن مجرد تطبيق الحماية التجارية بميز بين التجار الاجانب والمواطنين ، أى أنه يميز بين المتعاملين على أساس قومى . فاذا جاز ذلك ، فليس من مبرر للاصرار على مساواة الأجانب فى التمييز ضدهم . فعدم التمييز لا يعنى فى هذه الحالة الا مجرد معاملة الدول بالتساوى وفى حقوق الدخول فى سوق دولة معينه .

ومن الجدير بالذكر أن الدراسات النظرية التى ظهرت فيما بعد الحرب ، قد أثبتت أن التمييز يؤدى الى نتائج أفضل من حيث الرفاهية عن عدم التمييز . فلقد أثبت بعض الكتاب أن القيود التجارية التى تتصف بالتمييز يمكنها أن تنتج توازنا ذى أطراف متعدده فى المدفوعات الدولية . بالاضافة الى أنها ستكون مصحوبة بتخفيض فى الحجم الكلى للتجارة الخارجية يقل من الحجم الذى يصحب القيود غير المميزة .(17)

ومن الملاحظ أيضا أن مبدأ عدم التمييز قد سمح له فى تلك الاتفاقية باستثنائين هامين ، منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى . بالرغم من أن كلا منهما يتضمن تمييزا كاملا فى صالح الأعضاء وضد مصالح غير الأعضاء . ولقد كان وراء ذلك الاستثناء الاعتقاد بأن مثل تلك المنظمات هى خطوة فى سبيل تحرير التجارة . الا أن الاقتصاديين قد أثبتوا أن فائدة مثل تلك الاتحادات تتوقف على مقدار " الخلق التجارى (18) بالنسبة لما تسببه من التحويل التجارى (19) كما أثبتت النظرية الاقتصادية أيضا أن التفضيلات الجزئية أكثر ضررا للفائدة من التفضيلات الكاملة التى ينطوى عليها ذلك الاستثناء .

أما ما تدعو اليه الاتفاقية العامة للتجارة من محاولة تحرير التبادل الدولى عن طريقة مفاوضة تخفيضات جمركية متبادلة بين الدول فله آثار تؤدى الى عكس المقصود به من حرية للتجاره . فمن ناحية نجد أن تبادل تخفيض الجمارك يحل فى حالة أن دولة تضحى بمصلحتها القومية وتخفض جمارکها فى سبيل دولة أخرى على أن تقوم تلك الدولة بتضحية

---

(17) تلك هى النظرية المعروفة باسم ، نظرية الفضل الثانى فى المرتبه أو
The Theorem of Second Best.

(18) Trade Creation

(19) Trade Diversion

مماثلة فى سبيلها . وهكذا تجعل الاتفاقية الحماية مرتبطة بالمصالح القومية ، وحرية التجارة مرتبطة بعكس تلك المصالح .

ومن ناحية أخرى نجد أنه لكى يمكن لدولة معينه أن تساهم فى مثل ذلك التفاوض ولكى يكون عندها الحافز كذلك ، يجب أن يكون لديها سوق محلى كبير ومحاط بسياج كاف ليمكنها أن تضغط على الدول الأخرى تنازلات ذات أهمية لهم . كما لا بد أن يكون لدى تلك الدولة حظائة تصديرية من الكبر والكفاءة والقدرة على التفاوض ، ما يتيح لها الاستفاده من التنازلات الجمركية من جانب الآخرين فى أسواقهم الأجنبية . هذه الضرورات تسئ الى موقف الدول الصغيرة ذات الحماية القليلة ، وتحسن من موقف الدول الكبيرة ذات الحماية العالية . كما أنها تعطى حافزا للمشتركين فى التفاوض على التشدد فى مواقفهم ، حتى لا يضحون بتنازلات جمركية من جانبهم ، مما يحرمهم من القدرة على مزيد من المفاوضة مستقبلا .

ومن ناحية ثالثة ، فان عملية التفاوض ستولد نوعا آخر من التمييز . ذلك لأن الدول سيكون عندها حافز أعظم للتفاوض بشأن صادراتها الرئيسية ، ولن تهتم كثيرا بغير ذلك من السلع . مما يوجد نمطا جديدا من التمييز الجمركى بين الدول .

وأخيرا فان مبدأ التفاوض يجعل التقدم نحو تجاره دولية أكثر حرية متوقفا على رغبة الدول الرئيسية فى السعى وراءه . مما يمكن من لا تجد رغبة فى نفسها لمثل هذا السعى من اعاقة ذلك التقدم عن طريق ادعاء رغبتها التامله فى ذلك ثم الاصرار على اثارة الصعوبات فى كل مرحلة من مراحل المفاوضة .

ولكن لنسأل الآن ما هو دور الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك فى عمليات التبادل الدولى ؟ ان تلك الاتفاقية لم تكن بأحسن حظ من صندوق النقد الدولى فى ابتعادها عن مركز الأحداث . فلقد أدى نقص الدولار فيما بعد الحرب الى ازدياد التمييز ضد السلع الأمريكية من جانب دول القارة الأوربية . عندما بدأت الحرب الباردة ، والتى قادت الولايات المتحدة موسيقاها ودفعت لصالحها فيها ، أعطت الولايات المتحدة اهتماما لفكرة التكامل الاقتصادى الأوربى . والتى كان معناها اعداء الاولوية لتحرير التجارة فيما بين دول أوربا

خلال منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى (20) التى كانت تمثل الجانب الأوربى فى مشروع مارشل ، ووضع تحرير التجارة عن طريق الاتفاقية العامة فى المرتبه الثانية .

وحينما وضعت الاتفاقية فى سبيل التنفيذ ، وبعد بضع جولات من المفاوضات ، ظهر أثرها فى شكل ازدياد واضح لحجم التجارة العالمية . ولو أن نتائج تلك المفاوضات بدت فى أول الأمر كتبادل لتخفيضات جمركية حقيقية من جانب الولايات المتحدة ، فى مقابل اشارات غير محددة فى اتجاه تخفيض الجمارك من جانب أوربا . الا أن نجاح الولايات المتحدة فى الحصول على استثناء من قواعد الاتفاقية للسلع الزراعية ، كان خطوة كبيرة فى الاتجاه المعاكس بالاضافة الى أن هذا الاستثناء أجل لفترة طويلة معالجة مشكلة عويصة من مشاكل التجارة لازالت معنا للآن . الا أنه بعد الدفعة الاولى من المفاوضات التجارية ، فقدت الولايات المتحدة حماسها لتحرير التجارة . وازداد الاتجاه المحلى فى أمريكا نحو الحماية فى أواخر الخمسينات .

ولقد كان هناك اتجاهان مختلفان لخلق تكامل اقتصادى بين دول أوربا . الاول من خلال التعاون والتنسيق بين السياسات الاقتصادية على أساس ما يميز تلك الدول عن العالم الخارجى من مشاكل ومصالح مشتركة . وهذا هو اتجاه المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى . والثانى الاندماج الاقتصادى الكامل فى اقتصاد اقليمى واحد . وهذا هو اتجاه السوق الأوربية المشتركة ، والذى بدأ بانشاء الجماعة الاوربية للصلب والفحم (21) أما الاتجاه الأول فكان متفقا مع اعادة بناء الاقتصاد العالمى تدريجيا بالصورة التى رسمها تخطيط ما بعد الحرب . أما الثانى فتضمن تغيرا حادا فى تكوين الاقتصاد العالمى نتيجة لخلق كتلة أوربية اقتصادية . تلك الكتلة التى أيد البعض وجودها كمقدمة لانشاء وحدة سياسية فى أوربا تخارج الولايات المتحدة وروسيا .

---

(20) Organization For European Economic Community, OEEC.

(21) European Coal and Steel Community.

ولقد أيدت الولايات المتحدة انشاء السوق الاوربية المشتركة وعارضت انشاء منطقة التجارة الحره التى انبثقت من الاتجاه الاول المتمثل فى المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى . ولولا تأييد الولايات المتحدة لتلك السوق لما وجدت فى شكلها الحالى ، وخصوصا وان بعض بنودها تتعارض صراحة مع الاتفاقية العامة للتجارة . ومن عجائب الأمر أن الولايات المتحدة ساهمت فى انشاء تلك السوق الذى أصبح عقبة فى سبيل الوصول الى أهدافها الاقتصادية والسياسية والحربية والتى من أجلها ساعدت فى وجوده فى أول الأمر .

ومع اقتراب بدأ تنفيذ اتفاقية السوق فى أول يناير عام ١٩٥٩ ، كانت الولايات المتحدة تتحرك صوب اكتساب عجز كبير ودائم فى مدفوعاتها الدولية استمر منذ عام ١٩٥٧ . وكان ذلك تنبيه لأمريكا بآثار السوق السيئة على تجارتها الخارجية . فلقد هدد السوق ميزان مدفوعاتها عن طريقين . الأول هو التمييز الجمركى ضد صادراتها . والثانى هو اجتذاب السوق الأوربى المتعطش والمتمتع بالحماية لرؤس الأموال الأمريكية .

ولقد أضحت السياسة الزراعية المشتركة لدول السوق تهديدا كبيرا لصادرات أمريكا ولقد اتجهت تلك السياسة الى انشاء مستويات موحدة لدعم أسعار السلع الزراعية الرئيسية ، يسندها فى ذلك نظام للحكوى المتغيرة على الواردات ، الذى صمم خصيصا لابقاء أسعار السلع الأجنبية أعلى من الاسعار المدعمة محليا . مما أتاح لمنتجى السلع الزراعية داخل السوق نصيب الأسد من أسواقهم ، بصرف النظر عن مدى انخفاض الأسعار العالمية . كما أتاح لهم فرصة التخلص من الفائض لديهم بيعه فى السوق الدولى ، واشتراك أعضاء السوق فى تحمل فروق الأثمان .

ولقد أرادت الولايات المتحدة التدخل فى تحديد الأسعار المدعمة للسلع الزراعية داخل السوق . الا أن مسايرة دعوتها الى الاستغلال فى السياسة الزراعية ونجاحها فى استثناء منتجات الزراعة من الاتفاقية العامة التجارة والجمارك ، أتاح الفرصة لأوربا أن تتطالب بالمثل .

وهكذا تهمن للولايات المتحده أن السوق الأوربية المشتركة أخذت بمبدأ ان مدفوعاتها • وهددت وحدة الصف داخل حلف شمال الأطلنطى • مما دعا الكونجرس الأمريكى الى منح الرئيس كندى فى عام ١٩٦٢ سلطة التفاوض مع أعضاء السوق على تبادل التخفيضات الجمركية • وحدد أول يوليو عام ١٩٦٧ كتاريخ لانتهاء هذه السلطات •

واستمرت المفاوضات سنوات ، ولم تنته الى اتفاق الا فى عام ١٩٦٧ • ولقد كانت الولايات المتحده تطمع فى تخفيضات جمركية تصل الى خمسين فى المئة • الا أن التخفيضات المتفق عليها لم تزد على ثلاثين فى المئة فى المتوسط ، أنها توزع على فترة خمس سنوات • وتؤثر فى تجارة تصل قيمتها الى أربعين بليون دولار • وبالرغم من أن نتائج تلك المفاوضات التى سميت بجولة كندى (٢٢) لم تأت بكل التخفيضات المطلوبه ، الا أن كونها أقيمت تحت رعاية الاتفاقية العامه للتجارة والجمارك ، قوت تلك الاتفاقية ، وأكدت اتجاه عدم التمييز التى نادت به • وخصوصا وأن التخفيض الجمركى الذى وصلت اليه جولة كندى كان أعظم تخفيض أتت به المفاوضات طبقا للاتفاقية العامه للتجاره •

(22) Kennedy Round

الدول المتخلفة
والمنظمات الدولية

وجدنا من المحاضرات السابقة أن صندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتجارة والجمارك قد أبعدا عن المجال الرئيسى للأحداث بسبب الصراع السياسى الاقتصادى بين الولايات المتحده ودول القاره الأوربيه • وفى هذا الجزء ننظر فى مجال مسئولية الصرف الدولى للانشاء والتعمير ، والذى سمى فيما بعد بالصرف الدولى (٢٣) • والذى كان من المفروض أن يهتم بموضوع التنمية •

الا أننا نجد فى حالة الصرف الدولى أيضا أنه أبعد جانبا عن الساحة التى احتلتها بدلا منه العلاقات الاقتصادية بين الكتل الدوليه المختلفه • والتى بدأت بالتناصر بين الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى ، ثم تطورت الى زيادة فى التوتر بين الدول المتخلفة من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى ، والتى تتكون من الولايات المتحده ودول السوق الأوربيه المشتركه والكتلة الشيوعيه • ومن الملاحظ أن الخلاف بين الدول المتخلفة والدول المتقدمه لا يقتصر على موضوع تمويل عملية التنمية • وانما يمتد الى نواحى الاقتصاد العالمى المختلفه •

ولقد صمم الصرف الدولى ، كما صمم صندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتجارة ، ومشاكل الثلاثينيات فى الأذهان • عندئذ كان الاقتصاد المتخلف هو ذلك الاقتصاد الذى يفتقر الى أسعار رخيصة فاحسن من مرابى نيويورك لتمويل رأس المال الاجتماعى (كالطرق والكهرباء) والذى يحاول القيام بتنمية نفسه عن طريق تصدير المواد الأوليه • ولقد وجدت الاقتصاديات المتخلفة نفسها فى وضع لا يحسد عليه بعد الكساد العالمى • فلقد انقطع امداد رأس المال ، وزاد عبء الديون الجاهزة على القروض القديمة التى كان لابد من ردها بالعملة الأجنبية ، وانخفضت قيم صادراتها بسبب انهيار أسعار المواد الأوليه الذى نتج عن الكساد الكبير •

---

(23) International Bank for Reconstraction and Development; World Bank; IBRD.

ولقد استمرت تلك الصوره الموروثه عن الثلاثينيات فى التأثير على الأفكار التى لاتـــزال قائمة للآن عن حاجات الدول المتخلفه • ومثل ذلك حسب الابتعاد عن تصدير المواد الأوليـــه والاهتمام الكبير بعملية التصنيع ، والاصرار على كون قروض التنميه قروضا سهلة الشروط ، مثـــل انخفاض أسعار الفا ، وطول مدة السداد ، ورد القرض بالعملة المحلية ، والعفو عن الأقســاط فى حالة وجود صاعب فى ميزان المدفوعات ، وغير ذلك •

من الصعب فى هذه الخصوص أن ننسى أن أسباب الكساد العظيم هى فى الواقع نقديه ، منها فشل ادارة السياسة النقدية من جانب المصرف الاتحادى الامريكى[٢٤] ، وفشل الادارة النقدية على مستوى العالم والتى تتحدد عن طريق التعاون بين مختلف المصارف المركزيه • وعلى هـــذا فان استمرار تلك الافكار القديمه عن التخلف يؤكد على أن أخطاء السياسة النقديه يقضى آثارهـــا لمدة طويله ، ولأن الحاجة الى نظام نقدى عالمى ماسة لتحقيق الكفاءة والنمو على مستوى دولى •

ولقد صمم المصرف الدولى للتخفيف من حدة تلك المشاكل عن طريق تقديم مورد لرأس المال طويل الأجل لقروض التنمية • على أن تعطى هذه القروض بأسعار ربوية منخفضه ، وأن يعـــاد صياغة شروطها فى حالة حدوث أزمات فى المدفوعات الدوليه • الا أن المصرف قد بنى علـــى أساس محافظ ، حيث سيارت عليه الدول القائمة بالتمويل ، والتى أحبت أن يحظى المصرف بالثقة المالية بصفة أساسيه • ولا شك أن ذلك كان يشير الى الازمات المصرفيه التى كانـــت قريبه للأذهان •

ولقد كانت تلك السياسة مصدرا للنجاح التجارى الذى حققه المصرف ، مما زاد مـــن الثقة فى مركزه ، ومكنه من توسيع نطاق نشاطاته • الا أنه من ناحية أخرى ، لم تخيل عـــن المحافظ المالية التى أصبحت مصدرا مستمرا للشكوى المتزايده من جانب الدول المتخلفـــة • وكان ذلك من الأسباب الهامة التى دفعت تلك الدول الى البحث عن مصادر أخرى لتمويـــل التنميه ، مثل المنح والقروض التى تزايد تقديمها من جانب حكومات الدول الصناعيه الرئيسيه ،

(24) U.S. Federal Reserve System.

وهو بمثابة المصرف المركزى للولايات المتحده •

على أساس من المفاوضات الثنائيه • بالاضافة الى أموال التنميه التى تحاول الدول المتخلفة الحصول عليها من المؤسسات الأخرى للأمم المتحده ، والبديلة للصرف الدولى • الا أن هذه الجهود تقابل دائما بالمعارضة من جانب الدول المتقدمه •

ولقد تولد بين الدول المتخلفة اهتمام خاص بالتصنيع ، جعلها تنظر الى الأوضاع الخاصه بحماية صناعاتها الناشئه من منافسة صناعات الدول المتقدمه بالداخل ، ثم القدرة على الوصول بمنتجات تلك الصناعات الى أسواق الدول المتقدمه • وهكذا بدأت الدول المتخلفة تنادى بحقها فى حماية صناعاتها من جهة ، ثم بحقها أيضا فى أن تنح اعفاءات جمركية وغير جمركيه خاصة من جانب الدول المتقدمه • تلك المطالب أصبحت من أهم الوسائل التى اقتنع بها البعض أخيرا ، للوصول الى ازالة التخلف ، بحيث لا تقل أهمية عن هدف تراكم رأس المال •

ولقد أصبح مؤتمر التجارة والتنمية [٢٥] المكان الذى تحاول من خلاله الدول المتخلفة لتجميع قوتها السياسية وحشد جهودها ، ورفع صوتها بالشكوى والمطالب التى تراها عادلة ، تجاه الدول المتقدمة • وفى هذا المؤتمر نجد الدول المتخلفة فى كتلتين الكتلة الأسيوية الأفريقية ، وكتلة أمريكا الجنوبية ، وعادة يؤيد الكتلتين الدول الشيوعية ، وتتعاطف معهما فرنسا مما يجعل الولايات المتحده فى عزلة سياسيه فى معظم المواقف • الا أن التصويت كثيرا ما ينتج عن موافقة الدول المتخلفة والدول الشيوعية من جهة ، والدول المتقدمه ممتنعة عن التصويت ، اللهم الا الولايات المتحده وانجلترا وكندا فى صف المعارضه •

ولقد عقد مؤتمر التجارة والتنمية أربعة اجتماعات أولها فى عام ١٩٦٤ فى جنيف وثانيها فى نيودلهى فى عام ١٩٦٨ وثالثها فى عام ١٩٧٢ ورابعها فى نيروبى عام ١٩٧٦ • وكان من المأمول أن تتركز المناقشه على التفصيلات الجمركيه التى تطالب بها الدول المتخلفة ، وعلى موضوع استقرار أسعار المواد الأوليه • الا أن المؤتمر الأخير قد تعرض أيضا لموضوع أعباء ديون الدول المتخلفة ووسائل تخفيفها •

---

(25) United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD

الا أن مطالب الدول المتخلفة لم تحظ بما تستحقه من اهتمام ، حتى اضطر العالم لمواجهة أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ . مما ساعد الدول النفطيه على تعزيز موقفها السياسى والاقتصادى . وكان من جراء اصرار الدول النفطيه على مناقشة جميع مشاكل العالم المتخلف ، فى مقابل التقدم على مشكلة الطاقه ، واعتبار أسعار النفط جزءا من مشكلة أسعار المواد الأوليه ، أن اضطر العالم المتقدم الى قبول "حوار" مع العالم المتخلف .

ولقد بدأ ذلك الحوار فى فرنسا بين ممثلين للمجموعتين العربيه والأوربيه ، وكانت المسائل المعروضه للمناقشه لاتختلف كثيرا عن تلك المعروضه فى مؤتمر التجارة والتنميه . الا أن المجال للتفاهم والتعارض كان أوسع . وبالرغم من ذلك ، فليس هناك من نتائج مثاورة يمكن أن تحدث عن نجاح تلك الجهود . ولو أن اتجاه استمرار الحوار مستمر ، ولابد من أن تحاول الدول المتخلفة مرات أخرى اقناع العالم المتقدم بمطالبها . مستخدمة فى ذلك قوتها السياسيه والاقتصاديه التى اكتشفت حديثا . والأمر فى ذلك بالطبع متروك لكياسة المسئولين فى العالم المتخلف ، وقدرتهم السياسيه .